

## الفصل 22

### سجن كارسويل

«من أي حديد، من أي دم، من أي نار صنَعنا  
مع أننا نبدو مثل الضباب، فإنهم يرحموننا  
ويقولون بأننا مُشي ورؤوسنا في الغمام  
وحده الله يعلم كيف نقضي أيامنا، وكيف ننام».

أوديسيوس إلبتيس، شاعر يوناني حاصل على جائزة نوبل، من قصيدة (مقاومة الفاشية).

سوف أظل أتذكر كارسويل دائماً؛ لأنه كان معتقل غوانتانامو الخاص بي، كان حجري في  
سجن بقاعدة عسكرية هو آخر مكان على وجه الأرض أردت أن أكون فيه، في الوقت الذي  
كان فيه الجنود الأمريكيون يخسرون حرباً حذرت منها، وانتقدتها بصوت عالٍ، لقد اعتقلوني  
بتهمة العمالة للعراق، وهي تهمة أقرب إلى تهمة العدو غير المحارب.

قبل دخولي السجن نصحني أحد الأصدقاء أن أظل هادئاً ومتأملًا كأنني في (خبرة  
رهبانية)، وقال إنَّ أحدنا يستطيع اختيار أفكاره، حتى لو لم يستطع اختيار المكان الذي يوجد

فيه، كانت تلك نصيحة رائعة، فقررت أن أعيش هذه الخبرة، وقد نجحت فكرته في الأشهر الأولى من احتجاجي قبل أن تغمرني حياة السجن، وتزداد الأمور سوءاً.

يقع السجن داخل قاعدة كارسويل الجوية، والبنائات الرئيسة فيها كانت أساساً المستشفى السابق الذي توفى فيه الرئيس جون إف كينيدي بعد إطلاق النار عليه في تكساس، كان السجن مكوّناً من مجموعة بنايات أسمنتية ضخمة رمادية اللون تطل على أرض منبسطة، ومحاطاً بجدارين من الأسلاك الشائكة طولها عشرون قدماً، بينها ممر ضيق يُفزي إلى قسم الإدارة وقاعة الزوار، وكانت الأرض بين السياج مزروعةً بالعشب الأخضر، وكانت السماء زرقاءً صافيةً.

خلف سياج الأسلاك الشائكة المزدوجة كانت أشجار من البلوط تفصل السجن عن القاعدة الجوية، وما عدا ذلك، لا يوجد شيء يميّز هذا المكان، وإذا كان هذا كل ما قد تراه من تكساس، فإنك لن ترغب في العودة إليها مرةً أخرى.

ما الداعي إلى العجلة في إرسالني إلى السجن؟ قلت لنفسني وأنا أنتظر إجراءات التفتيش والدخول المهينة.

كان ذلك يوم الثالث من شهر أكتوبر عام 2005م، وقد وُجّهت إليّ التهمة في شهر مارس عام 2004م من دون جلسة محاكمة واحدة. وفجأة، قررت وزارة العدل - بعد (19) شهراً من إطلاق سراحي بكفالة - إرسالني إلى السجن في غضون عشرة أيام.

فما الذي حدث ودفعهم إلى إبعادي عن المشهد؟ لا بُدَّ من وجود سبب ما، لقد سجنوني لحدث شيء ما. ولكن، ما هو؟ كانت أمامي أيام كثيرة لأفكر في الجواب.

سألني طبيب نفسي في المقابلة التي سبقت دخولي زنزانة السجن: «لماذا تعتقد أنهم أعلنوك غير أهل قانونياً للمثول أمام المحكمة؟»، ثم أضاف: «يقال عادةً إنَّ النزلاء غير أهل للمثول أمام المحكمة؛ لأنهم يكونون معاقين عقلياً، حتى إنهم لا يستطيعون التحكم في تصرفاتهم؛ فهم قد يعانون - مثلاً - الهلوسة أو انفصام الشخصية، ولكن لا يبدو عليك شيء من ذلك، فما كتبوه في هذا التشخيص النفسي لا ينطبق على حالتك».

«ربما كان ذلك بسبب توتر ما بعد الصدمة؛ نتيجةً لعملِي في مكافحة الإرهاب»، قلت له ذلك وأنا غير متأكدة مما أقوله، من دون الخوض في ملاسبات قضيتي السياسية.

«لكنَّ توتر ما بعد الصدمة نادرًا ما يُبرَّر بأنَّ الشخص غير أهْل للمثول أمام المحكمة»، قال ذلك، وهز رأسه نافيًا، «وإلا لاستثني معظم السجناء من المحاكمة».

نظر في عيني، ثم قال: «كيف تصفين تعامل محاميك في هذه القضية؟».

لقد وضع إصبعه على الجرح، ولكنني - مع ذلك - لم أعرف إلى أي حدِّ كان عليَّ أن أتحدث عن تقصير المحامي، فلو قلت له ما أعرفه لأخبر المدعي العام بذلك، وهذا لن يفيدني بشيء. قلت له بهدوء وحزم: «لقد أشرت يا سيدي إلى نقطة مهمة جدًّا».

«هذا ما اعتقدته، أحيانًا ما يرتبك المحامون بسبب القضايا الشائكة مثل قضيتك، خاصةً بعض المحامين الذين تُعينهم المحكمة، وهذا مخرج سهل بالنسبة إليهم»، قال ذلك وهو يحاول فهم سبب كتمانِي، ثم أضاف: «لكنَّ هذا لا يعني أننا سنقبل بذلك، هل تفهمين؟».

هزرت رأسي بالموافقة على ما قاله، فبسبب ذلك المحامي الغبي سأقضي عقوبة في السجن من دون الاعتراف بأنني مذنب، وعليَّ بعد ذلك أن أبدأ من الصفر، وأن أذهب إلى المحكمة برفقة محام جديد، لكنَّ الشيء الوحيد الذي يجعل هذه الإستراتيجية ممكنة هو أن تنتهي هذه القضية بعد خروجي من سجن كارسويل؛ لأواصل حياتي من دون وجود إدانة أو قيد في سجلي، فقد كانت هذه هي الصفقة وراء إرسالي لقضاء أربعة أشهر في السجن، لكنني شككت في أنَّ ذلك سيحدث.

«لقد قال القاضي موكاسي إنَّ التقييم يجب أن ينتهي في الثالث من شهر فبراير، ولكنه قد ينتهي قبل ذلك»، قلت له ذلك في محاولة لسماع تأكيد منه، فقال: «لن يستغرق الأمر هذا الوقت كله، ولكنني أفهم سبب وجودك هنا، عليَّ أن أجري بعض المكالمات لأتحرِّي هذا الأمر».

لقد فهمت ما يعنيه؛ فأني إنسان يمكن أن يشمئز لاعتقاده أنني أظاهر بأنني غير أهْل قانونيًا للمثول أمام المحكمة، لكنَّ التقييم الموجود أمامه ينسجم تمامًا مع مزاعم الكونغرس الكاذبة عن فشل الاستخبارات قبل الحرب، ومع ما أرادوا أن يعتقدوه الشعب الأمريكي؛ وهو

أن الوسطاء السريين يتحمّلون مسؤولية القرارات السيئة؛ ولذلك فقد دعم الطب النفسي مخططات الإدارة الأمريكية بهذه التقييمات الفاسدة واللاأخلاقية.

كان هذا الهجوم الشرس إستراتيجيةً متقنةً لإخفاء الحقائق؛ فقد حرمتني التهمة الباطلة من شرح ما عملته قبل الحرب، وهو ما يناقض كل ما قالوه للشعب الأمريكي، ثم إنَّ تقييمي بأنني غير أهلٍ قانونياً للمثول أمام المحكمة قد قضى على سمعتي، ناهيك عن أنَّ رفض تقديمي إلى المحاكمة حرمني من فرصة كشف خداع أعضاء الكونغرس وتضليلهم للشعب الأمريكي.

وأخيراً، لقد أطلق وضعهم لي في هذا السجن يد البيت الأبيض لإعادة كتابة التاريخ بالطريقة التي يريدونها، وحتى لو أنني صبرت وتحملت إلى أن يُطلقوا سراحي، ما كنت لأجد أحداً يستمع إليّ؛ لأنَّ مصداقيتي قد تضررت، وسأكون وحيدةً.

ما الداعي إلى العجلة في إرسالني إلى السجن؟ لقد ظل هذا السؤال يُلح عليّ.

عندما وصلت إلى كارسويل كان السجن مكتظاً، فاضطروا إلى وضع القادمين الجدد في قسم العزل الانفرادي، وفيه قضيت أول أسبوعين؛ لأنه لم يكن لديهم أسرة كافية.

والحقيقة أنَّ الحجز الانفرادي كان سيُحسّن ظروف العيش لو أنني بقيت فيه؛ فقد كانت مساحة الزنزانة (80) قدماً مربعاً، وكان كل أربعة سجناء ينامون على سرير حديدي من طبقات.

أما ممتلكاتنا الشخصية القليلة، بما في ذلك ملابس السجن، فقد وضعناها في سلال صغيرة تحت الأسرة، أما المراض فقد كان في إحدى زوايا الزنزانة مكشوفاً ومن غير مقعد، وقد أعطوا كل واحدة منا حصتها من لفائف ورق الحمام، كان هذا هو الوضع السائد.

أما الذين يعتقدون أنَّ السجنون هي نوادٍ ترفيهية للنزلاء المدلّين، فإنهم لا يعرفون حقاً هذه النوادي والسجون؛ فعندما كنت أجلس على أرض الزنزانة الأسمنتية، وأسند ظهري إلى أحد الأسرة، كنت أمد قدمي فألمس السرير المقابل، كان عليّ أن أظل جاثمةً في هذا المكان الضيق طوال أكثر من (22) ساعة في اليوم،

وكان يسمح لكل واحدة منا بمغادرة الزنزانة مرتين في الأسبوع للاستحمام. ولأن هذا القسم كان مخصصاً للعقوبات؛ فقد كانوا يُقيّدوننا من فتحة في الزنزانة، في كل مرة نغادرها، وكانوا أيضاً يُقيّدوننا حتى في الحالات الطارئة قبل دخول الشرطة إلى الزنزانة.

كنا ننتظر موعد الاستحمام بشوق طوال الأسبوع حتى نحظى بفرصة الوقوف مدة (45) دقيقة من دون قيود في أرجلنا، وكان علينا أن نتعري في غرفة الحمام من أجل التفتيش البصري قبل السماح لنا بالاستحمام، وكان علينا أن نظل عراة بعد الاستحمام قبل أن يسمحوا لنا بارتداء ملابسنا والعودة إلى الزنزانة.

وكثيراً ما كان الحراس يسمحون لنا - في أيام الاستحمام- بانتظار دورنا داخل غرفة رياضة صغيرة، رُسمت على أحد جدرانها صورة زيتية كبيرة، وربما تكون هذه اللوحة الجدارية قد أنقذت سجناء كثيرين من الجنون أكثر مما فعله الأطباء النفسانيون مجتمعين.

يوجد قانون (افتراض) خارج السجن ينص على أن للنزلاء الحق في ساعة لممارسة الرياضة كل يوم، حتى في السجن التي تُشدّد فيها الحراسة، وفي الحقيقة سُمح لنا بالخروج مدة ساعة كل أسبوع أو عشرة أيام للتريض داخل ساحة محاطة بجدار عالٍ، وسياج من الأسلاك الشائكة، كانت هذه الساعة تشمل وقت تقييد أرجلنا بالأصفاد، وتنظيمنا في طابور، ثم السير بنا إلى ساحة السجن، وما إن نستلقي تحت أشعة الشمس مدة كافية حتى يأتون ويُقيّدوننا من أيدينا، وبذلك يكون مجموع الوقت الذي نقضيه خارج الزنزانة لا يتعدى (30) دقيقة كل عشرة أيام.

كانت بعض النساء يوضعن في قسم العزل الانفرادي أشهراً عدّة، كانت مخالفاتهن بسيطة، لكن طريقة احتجازهن سادية وعنيفة من أجل تحطيم معنوياتهن، وقد رأيت بعضهن متهالكات ومنتهبات؛ لذلك صدقوني عندما أقول لكم إن العزل الانفرادي هو نوع من أنواع التعذيب، خاصة حين يُحرّم من يوضعون فيه من التسلية أو ضوء الشمس.

لم تكن الزنزانة مريحة إطلاقاً، وكانت الأسرة مُثبّتة بالأرض بعيداً عن الجدران؛ حتى لا يحظى النزلاء برفاهية إسناد ظهورهم إلى الحائط الصلْب.

كان فراشنا قطعةً من الإسفنج، وغطاؤنا بطانيةً رقيقةً، كانت معظم السجينات يقضين يومهن في النوم؛ لأن الأضواء كانت تُطفأ نهارًا، أما أنا فكانت أقضي يومي في قراءة الكتب التافهة التي يوزعونها علينا، أو في كتابة رسائل لأصدقائي؛ ولذلك كنت أجلس القرفصاء تحت النافذة الصغيرة الوحيدة التي يمر منها ضوء الشمس إلى الزنزانة.

أعترف أنني كنت أخاف في الأيام الأولى من الضغط لإبقاء الأنوار مضاءة، فزميلاتي في الزنزانة قضين وقتًا في السجن أكثر مني، ولم يسبق لي أن دخلت نطارة في مخفر، أو سجنًا.

في الأسبوع الأول من وجودي في سجن كارسويل أدخل حديث أولئك النسوة الخوف في قلبي، كانت إحداهن تُدعى لاتينا، وكانت جميلةً فتيةً بريئةً؛ ما جعلني أسأل عن الجريمة التي ارتكبتها.

ولكن حذار من المظهر؛ لأنه قد يكون خادعًا في السجن؛ فعندما كان عمرها ثمانية عشر عامًا حُكم عليها بالسجن عشرين عامًا، وهو حكم يبدو مخيفًا، وقد اعترفت لي في إحدى الليالي أنها كانت بصحبة عصابة شوارع في مدينة لوس أنجلوس حيث تعيش، وكانت بحوزتهم مخدرات ومسدسات، وبينما هم يقودون السيارة انتشى أحدهم فأخذ يطلق النار من مقعد السيارة الخلفي، هذا الأمر يحدث كثيرًا، ولكن أن يحكم عليك بعشرين سنة في السجن، فهذه مأساة كبيرة!

كان في السجن زميلة أخرى أحببتها كثيرًا، وكانت تضع وشمًا من دمعتين بجانب إحدى عينيها، كان العاملون في السجن يتوقفون عند زنزانتنا ليسألوا عن ذلك الوشم، وقد جاء أمر السجن مرّةً ليراها، كان عملاً فنيًا متقنًا، وقد أحبه الحراس كثيرًا.

شرحت لي بطريقة لطيفة أن وشم الدموع يعني في السجن عدد الأشخاص الذين قتلهم من يحمل ذلك الوشم، كانت لديها دمعتان، غمزتني بطرف عيناها مع ابتسامة عريضة، وحين أعربت لها عن صدمتي الشديدة أقسمت لي أنها لم تقتل أحدًا، لكن صديقاتها يحبن هذا الوشم، وكذلك أنا.

— ولماذا أنت هنا؟ سألتني إحداهن، ثم اقتربن مني ليسمعن الجواب.

— أنا هنا بتهمة الخيانة! لأنني عارضت الحرب على العراق، ولكنهم - في الواقع - يعتقدون أنني تناولت (تشيز بيرغر).

لم أكن أعترم الطلب إلى زميلاتي في الزنزانة إبقاء الأنوار مضاءة إذا أردن الذهاب إلى النوم، وكنت أفضل القراءة في الظلام بدلاً من إثارة جدال في تلك الزنزانة، وقد تصورت أنني كنت تحت رحمتهم، ولكني بعدما تكيفت مع الوضع اكتشفت أن ليس عليّ الخوف من أي شيء تفعله معظم هؤلاء النساء؛ فقد كانت كل واحدة منا تحب أن تقضي وقتها بهدوء ما أمكن، وأن تتجنب المواجهات من أي نوع، كنّ على استعداد لمساعدتي بالرغم من آلمهن، وقد تبين لي أنّ الحراس يمثّلون خطراً على مستقبلتي أكثر من السجينات.

وما شغل الكثير من تفكيري في زنزانة العزل الانفرادي التي كانت تظل معتمّة بحيث لا يستطيع الإنسان معرفة إذا كان الوقت ليلاً أم نهاراً؛ هو وزير الخارجية السابق كولين باول (رئيس الأركان الأمريكي المتقاعد). قبل ثلاثة أسابيع من تسليم نفسي للسجن أجرت الصحفية المعروفة في التلفاز باربرا وولترز مقابلة معه يوم الثامن من شهر سبتمبر عام 2005م<sup>409</sup>، وقد بُثَّت المقابلة في اللحظة التي كانت تستعد فيها وزارة العدل لنقلي إلى سجن كارسويل من دون محاكمة أو جلسة استماع<sup>410</sup>.

كانت تلك من أكثر المقابلات الصحفية صراحةً؛ فقد اشتكى إلى الصحفية الأمريكية الأولى أنّ أحداً لم يُحذّر من التقارير المبالغ فيها عن مخزون العراق من أسلحة الدمار الشامل وقدرته على تصنيعها التي كان المعارضون العراقيون يروّجون لها.

هاجم أيضاً أجهزة الاستخبارات بشدة لفسلها في إطلاعه على الوضع قبل إلقاء خطابه الشهير أمام الأمم المتحدة، قبل أسابيع من الحرب الأمريكية على العراق، وهاجم بصورة خاصة صغار الموظفين في الاستخبارات<sup>411</sup>.

ومما قاله في تلك المقابلة: «يوجد أفراد في الاستخبارات كانوا على علم - في ذلك الوقت - أنّ مصادرههم ليست موثوقة، وأنّه يجب عدم الاعتماد عليها، هؤلاء الأفراد لم يخبروني بذلك، وقد دمروني»<sup>412</sup>.

والحقيقة أنه توجد مشكلة فيما قاله؛ هي أن كل ما قاله كان كذباً؛ لأنني حدّثته بوضوح - بوصفي وسيطاً سرّياً- من قبول هذه المزاعم، وقد تركت له وثائق في بيته، وناشدته أن يدعم السلام بدل الحرب، ورجوته قبل خطابه في الأمم المتحدة يوم السابع والعشرين من شهر يناير عام 2003م، أن يأخذ الأمور الآتية في الحسبان<sup>413</sup>:

«إن ما سأقوله لاحقاً سوف يزداد حدة مستقبلاً، ولكنني ملزمة بأن أقوله لك.

نظراً إلى محاولة العراق - طوال عامين- عقد محادثات سرية مع الولايات المتحدة، والتعهد باستئناف عمليات التفتيش عن الأسلحة فوراً؛ فيوجد احتمال كبير بعدم امتلاك العراق أسلحة دمار شامل، أرجو أن لا تلتفت إلى ما يقوله المعارضون العراقيون لك؛ لأنهم كاذبون معروفون، وهم توافقون لتوريط الولايات المتحدة من أجل حماية أنفسهم.

إنّ بإمكان الولايات المتحدة أن تقتل (1,7) مليون إنسان إثر حملة قصف شريرة، ثم إعلان الانتصار.

لقد أكد العراق - منذ أكثر من عام قبل تعيين كوفي أنان- أنه سيغتنم أي فرصة ليُثبت للولايات المتحدة أنه لا يملك أي أسلحة مُحَرَّمة، وأنه مستعد في أي لحظة للسماح باستئناف عمليات التفتيش، وهذا ما يشعرنى بأن ليس لديهم ما يخفونه، وكل ما قالوه ببساطة هو أنّ خطة التفتيش ستكون عديمة الجدوى من دون دعم الإدارة الأمريكية لها، وأنّها لن تساعد على تخفيف التوتر، وقد أثبتت التطورات الحالية أنّهم محقون.

لا تخدع نفسك، سيدي الوزير، إذا اعتقدت أنّ الحرب ستكون غير مكلفة، إنّ اقتناعك بما تقول خطأ فادح؛ لأنّ التورط في حرب شوارع بحثاً عن صدام حسين يحمل في طياته أخطاراً عدّةً للجنود الأمريكيين، ومهما كان رأي الشعب العراقي في صدام حسين، فإنّ الناس العاديين يكرهون الولايات المتحدة بسبب العقوبات والقصف الجوي، وهم سيعاملون من يساعدكم على أنّه خائن.

في ضوء هذه الظروف، فإنّ الوحشية الضرورية المطلوبة لكسب هذه الحرب ستؤدي إلى مرحلة احتلال مدمرة، لقد حارب العراقيون الاحتلال من قبل، وسيردون على العدوان ما استطاعوا إلى ذلك سبيلاً.



أما خارج العراق فيشير الإسلاميون إلى فشل القيادات الموالية للغرب في حماية الشعب العراقي، وسوف يستغل المتشددون هذا الفشل للحصول على تنازلات من حكوماتهم، ولن يكون مستغرباً انتصار إيران وأسامة ابن لادن في هذه الحرب لا الولايات المتحدة، وسيقف الشارع العربي إلى جانبهما.

أرجو أن تسمح لي بمساعدتك، لا يزال باستطاعة الولايات المتحدة أن تُحقّق نصرًا عظيمًا، وتحافظ على قوة سلطتها الأخلاقية أمام العالم، يمكن تحقيق أهداف إدارة بوش من دون التسبب في إثارة عمليات انتقام إرهابية ومقاطعة دولية، أو تدمير التحالفات الدولية في الحرب على الإرهاب، أو التسبب في عجز كبير في الإنفاق؛ ما يؤدي إلى إطالة أمد الركود، وإرباك الوضع في سوق المال، وإخافة الطبقة الوسطى، أو فتح باب الحرب الجهادية، وهذا ما سيحدث»، وفي الواقع، فإن نصيحتي هذه ردت على الشكاوى كلها التي أثارها كولين باول، أضف إلى ذلك أنني حذرت مرةً أخرى يوم السابع والعشرين من شهر يناير، قبل أسبوع من خطابه في الأمم المتحدة يوم الخامس من شهر فبراير، وبدلاً من تقدير جهودي لتزويده بتغذية استخباراتية راجعة ذات جودة عالية في أثناء حمى الاستعداد للحرب، اشتكى الوزير إلى مكتب التحقيقات الفيدرالي؛ لأنّ إنسانة عادية مثلي، اتصلت به! فقد سلّم هذه الأوراق إلى وزارة العدل التي وجهت إليّ هذا الاتهام لاتصالي به وبأندرو كارد<sup>414</sup>، وقد نسي أن يذكر ذلك في المقابلة.

والحقيقة أنّ تظاهره بالغضب كان مجرد مشهد تمثيلي، وبصرف النظر عن موقفي من الحرب فقد كان ما قاله خداعاً بشعاً.

لقد افترض كثيرون أنّ ابن عمي المحبوب أندرو كارد هو الذي اشتكى إلى مكتب التحقيقات الفيدرالي، ولكن تبين أنّ كولين باول هو الذي بدأ هذا العمل القذر، مع أنّ أندرو كارد أظهر تعاوناً في تحقيق المكتب بكل تأكيد. لقد بدأ كولين اللعبة، ثم استغلها السيناتور جون ماكين ذريعةً لتوجيه اتهام لي من أجل إسكاتي؛ ليتسنى للجنة الرئاسة التي يرأسها إصدار بعض الاستنتاجات السخيفة بخصوص المعلومات الاستخباراتية لمرحلة ما قبل الحرب.

ولكن، لا يوجد شك في أن كولين باول هو الذي لعب دور المحرّض الرئيس، وقد قدّم مكتب التحقيقات الفيدرالي نسخاً من الملاحظات المكتوبة بخط يدي، الموجهة إلى كولين باول، بوصفها دليلاً يدينني.

عندما كنت في سجن كارسويل تمنيت لو أستطيع تسليم هذه الأوراق إلى باربرا وولترز، وتخيلتها وهي تُؤنّب هذا الجنرال لأنه كذب على زملائه الضباط والجنود الأمريكيين، ثم تنزع تلك الأوسمة من على صدره! ولو كان القرار بيدي لقدّمت هذا الرجل إلى محاكمة عسكرية. ويبدو أن هذه البشاعة كلها كانت غير كافية؛ فبعد أيام من بثّ المقابلة يوم السابع عشر من شهر سبتمبر وافقت وزارة العدل على تقرير عدم الأهلية للمثول أمام المحكمة<sup>415</sup>؛ لتضمن أن لا أحد سيتحدّى كذبة باول، أو يواجهه مع أندرو كارد في محاكمة علنية، كما ينص على ذلك الدستور.

وفي الوقت الذي أطلق فيه باول حملة استعادة سمعته كان مكتب التحقيقات الفيدرالي يحجز لي سريراً في سجن كارسويل، وذلك كله بفضل قانون الباتريوت، لقد أودعوني السجن لأنني تجرأت وقلت له إن العراق لا يملك أسلحة دمار شامل، وبذلك يستطيع المتنفذون في واشنطن غسل الدم والقاذورات من تاريخهم، إن ما فعله كولين باول هو الذي جعلني أسمىه (المحتال الأكبر).

بقيت أول أسبوعين من وجودي في قسم العزل الانفرادي أترنّح من وقع تلك الكذبة، وكنت أتميّز غيظاً في كل مرة أُفيد وأُفتش فيها.

وبالرغم من هذا كله، لم يكن أمامي أي خيار سوى التكيف مع هذا الوضع، وفي هذه الأثناء عرفت موقع كارسويل من مخطط نظام السجون الاتحادية.

أود الإشارة هنا إلى أن تقارير مكتب الإحصاء الأمريكي ذكرت أن واحداً من بين كل مئة أمريكي يدخل السجن كل يوم من أيام السنة<sup>416</sup>، وبذلك فإن الولايات المتحدة تصدر قائمة الدول فيما يخص سجن الأشخاص.

كان اسمه الرسمي مركز كارسويل الطبي، وهو سجن النساء الحكومي الوحيد في الولايات المتحدة الذي يُقدّم الرعاية الصحية للنزليات المصابات بالسرطان، والإيدز، وأمراض القلب،

والأمراض المزمنة الأخرى، كان نصف النزليات، البالغ عددهن (1400) معتقلة،<sup>417</sup> بحاجة إلى رعاية صحية، أما النصف الباقي فكان بصحة جيدة تمامًا، وهذا ما جعلني مطمئنة، في بادئ الأمر.

ولسوء الطالع، فإن كارسويل اكتسب سمعة سيئة بسبب سوء الخدمة الطبية التي يُقدّمها للسجينات، وقد هدد مجلس ترخيص المستشفيات مرارًا بإلغاء ترخيص مجلس كارسويل، ما لم يُحسّن خدماته، ودعوني أقل لكم السبب: نقلت إليه امرأة مصابة بالسكري حيث خضعت لعملية جراحية، لكنهم بتروا قدمها الخطأ.

وقد أُجريت عملية قلب لامرأة أخرى قبل دخولها السجن، لكن مسؤولي السجن رفضوا أن يصرفوا لها الأدوية التي وصفها أطباء القلب، وقد أصيبت بنوبة قلبية، وسقطت على الأرض، وظلت ملقاةً في مكانها ساعات عدّة، وكان موظفو السجن يدوسون على جسدها، ولم يحاول أحد رفعها عن الأرض ووضعها على سرير، وظلت هكذا حتى استعادت وعيها بعد ثلاث ساعات، ثم زحفت حتى وصلت السرير من دون مساعدة أحد.

أما الحالة الثالثة فكانت امرأة مصابةً بفتق واسع، تدفع مصارينها إلى داخل بطنها طوال الوقت وهي تتألم، لكن سلطات السجن رفضت إجراء عملية أو فحوص طبية لها، ولم تُقدّم لها أي نوع من العلاج، وأتوقع أنها ماتت بعد خروجي من السجن.

وقد علمت أن سلطات السجن كانت تؤمن النزليات صحياً، وتأخذ تعويضات مالية عن كل امرأة تموت، وقد أثار هذا تكهنات عن الدافع المالي الذي كان يجعل سلطات السجن تُحجم عن تقديم أي رعاية صحية للمريضات إلى أن يمُتن.

كانت رائحة البول تنتشر من فتحات التهوية في الجناح العلاجي؛ ما يعني أن المريضات كنّ يتبولن في أسرّتهن، ولا يجدن من يهتم بهن، أو يعتني بنظافتهن.

وقد انتشر النمل والقمل في الجناح إلى درجة مخيفة، وهذا ما ذكرته الصحفية بيتي برينك من مجلة (فورث وورث) الأسبوعية، التي قالت إنَّها رأت الحشرات «تزحف على أجساد المريضات المحتضرات، أو الفاقدات الوعي، وقد غطت جسد مريضة مشلولة واحدة على الأقل»<sup>418</sup>.

وقد دأبت سلطات السجن على طلاء الجدران والممرات قبل أي عملية تفتيش، فتحسّن الأوضاع أسابيع قليلة.

وداخل هذا السجن الذي توجد فيه نساء يعانين أنواع الأمراض المزمنة جميعها، توجد وحدة في الطابق الثالث تُسمى (إم-4)، وفيها تعاني المريضات أسوأ كابوس يمكن أن يتخيله عقل.

تستطيع هذه الوحدة استقبال ما بين (40-50) امرأة في آنٍ معاً، ويُحوّل نصف نزيلات هذه الوحدة إلى سجن كارسويل للتقييم النفساني قبل إصدار الحكم عليهن، أما الباقيات المحكومات مُدداً طويلةً فقد عانين أمراضاً عقليةً أو إعاقاتٍ بدنيةً تتطلب مراقبةً حثيثة، فضلاً عن بعض النزيلات اللواتي حاولن الانتحار، واحتجن إلى مراقبة خاصة.

كانت حماية الديتوكس هي الوصفة الشائعة لإزالة السموم من أجساد النساء المدمنات على الهيروين، وكان بعضهن يعانين الصرع، وكانت إحداهن مصابة بخبل الزهايمر، ولم تتلقَ أيٌّ منهن رعاية خاصة في تلك الوحدة، وقد ماتت إحداهن اختناقاً لأنَّ السلطات لم تُوفّر لها جهاز تنفس بالرغم من أوامر القاضي، ثم ماتت فتاة أخرى، وتسلمت سلطات السجن التعويض المالي من بوليصة التأمين.

هذه هي الطريقة التي يعمل بها النظام داخل هذا السجن، ومع ذلك بدت لي وحدة العلاج جيدة بعد أسبوعين من احتجازي في قسم العزل الانفرادي.

أما الآن فأشعر أنني على وشك أن أصبح بطلة فيلم إثارة، وأتصور أنني قلت في خطاب قبول جائزة الأوسكار: «أود أن أشكر الأكاديمية لإنقاذي من قسم العزل الانفرادي، ليبارككم الله جميعاً».

لم أتصور في بداية الأمر أنني سأركع على ركبتي في الأشهر الأولى، وأدعو الله أن يخرجني من وحدة العلاج هذه، لكنني أول الأمر كنت حسنة النية، ولم أكن أعرف ما يدور داخل هذا السجن.

أما بالنسبة إلى السؤال الأنف ذكره (لماذا كانوا في عجلة من أمرهم لإرسالني إلى السجن؟)، فقد جاءني الجواب فجأةً بعد أيام قليلة من خروجي من وحدة العلاج.

في ساعة متأخرة من إحدى الليالي، وبينما كنت أشاهد محطة سي إن إن في تلفاز السجن، عرفت أن أعضاء الكونغرس الديمقراطيين فتحوا تحقيقاً عن العراق بقيادة جون مورثا وكارل ليفين<sup>419</sup>؛ لأنهم لم يكونوا يثقون بكل ما يقوله الجمهوريون، ومن الذي يمكن أن يلومهم على عدم الثقة هذه؟

لقد أراد الديمقراطيون أن يعرفوا إن كان الجمهوريون في الكونغرس قد زينوا الأمور لإدارة بوش أم لا، وهذا ما فعلوه بالتأكيد.

ما أراد الديمقراطيون تحديداً هو معرفة إن كان الجمهوريون قد عاقبوا أفراداً عارضوا سياسة الحرب التي ينتهجونها، وكيف.

عندما عرفت لماذا كانوا يستعجلون إرسالني إلى السجن؛ فإذا ظل الجمهوريون مسيطرين على المشهد فإنهم يستطيعون حجب أي شهادة معادية، أما إذا تحكّم الديمقراطيون في التحقيق فإن الحقيقة ستكشف، وهي حقيقة بشعة على أي حال.

عندما أنتهي من شرح كيفية اعتقالني مع زميلي الآخرين بتهمة مختلفة، هي (العمالة للعراق) - إذا طلبوني للشهادة - فسيتضح كيف أن مسؤولي الحزب الجمهوري قد كذبوا على الشعب الأمريكي والمجتمع الدولي بخصوص العراق، وستكشف معرفة وكالة الاستخبارات الأمريكية السابقة بهجمات الحادي عشر من سبتمبر، والتضليل في التحقيقات، والتبرير السخيف للحرب على الإرهاب<sup>420</sup>.

سأشرح بإسهاب كيف أن الشباب العراقيين المتهمين معي ساعدوا مكتب التحقيقات الفيدرالي لأنهما أرادا البقاء في الولايات المتحدة، وكيف وعدهم المكتب بتسهيل إجراءات الإقامة، وكيف خانا والدهما، وهو دبلوماسي عراقي، ليقوما بمهمة جمع المعلومات، وسأشرح للجنة التحقيق كيف كافأتهما وزارة العدل باعتقال أشقائهما وشقيقاتهما، والزج بالعائلة كلها في السجن بمدينة نيويورك، وكيف استخدمت وزارة العدل أقاربهما رهائن لإجبارهما على

توقيع اعتراف بأنهما زودا الاستخبارات الأمريكية - عمداً - بمعلومات كاذبة قبل الحرب، وكتبا تقارير للمخابرات العراقية عن المعارضين العراقيين<sup>421</sup>.

لقد عمل هذان الشابان في محل لتنظيف الملابس، ومحل لبيع الأفلام في مانهاتن<sup>422</sup>، ولم يعرفا أحداً من المعارضين العراقيين، ولم يكن لدى وزارة العدل أي دليل يدعم هذه الاتهامات والاعترافات التي انتزعت بالإكراه والابتزاز<sup>423</sup>، وقد طالب أحد الشابين بتقدمه إلى المحاكمة، فسجنوه مدة (18) شهراً، ثم رُحِّل الشابان إلى خارج الولايات المتحدة.

تحكي المكالمات الهاتفية المسجلة حجم الآلام التي مرُّوا بها، وهو ما يتعارض مع القيم كلها التي تمثلها الولايات المتحدة؛ أجل، إنَّ لديَّ أشياء قليلة أود أن أقولها للجنة التحقيق.

كان الجمهوريون يعرفون ذلك، وهذا ما دفعهم إلى إبعادي عن المشهد حتى لا يجد الديمقراطيون ما يستندون إليه، فتفضل عملية التحقيق؛ إنَّ ما قاموا به كان عملاً خسيساً جباناً.

أتذكَّر أنَّ النائب جون مورثا كان يقول: «إنَّ الوسطاء السريين لا يتحركون بسرعة ليخبرونا بحقيقة ما حدث»<sup>424</sup>، وحين مرَّ أحد الحراس سحبهته إلى غرفة التلفاز، ثم قلت له وأنا أبكي: «إنَّ مورثا يتحدث عني، وأنا لا أستطيع الإدلاء بإفادتي؛ لأنَّ وزارة العدل حجزتني هنا لتبعديني عن واشنطن، كان يجب أن أكون الآن في الكونغرس لا في السجن من دون محاكمة، مورثا يريد من الوسطاء السريين أن يتقدموا ويكشفوا حقيقة ما حدث قبل الحرب، يريد الديمقراطيون في الكونغرس أيضاً سماع ما نود قوله».

نظر الحارس إليَّ بأسى وتعاطف، قائلاً: «إنَّهم لا يريدونك أن تتكلمي يا لينداور، ولن يسمحوا لك بذلك، وإذا أردت الخروج من هنا فعليك أن تجاريهم».

أوضح لي تشكيل لجنة التحقيق كل شيء، وقد شعرت بغضب شديد وأنا أشاهد التلفاز في تلك الليلة، ووعدت نفسي بأنني سأحتفظ بالحقيقة داخلي إلى أن يحين الوقت لكشفها.

لكنني كنت أعرف العقبات التي ستعترضني إذا تكلمت؛ لأنَّ مصداقيتي تشوهت تماماً بدعوى عدم الأهلية العقلية، فمن الذي سيسمع إليَّ الآن؟ ومع ذلك، فقد قررت أن أتحمَّل،

وأن أواجه المشكلة. صحيح أنهم يتحكمون في تصرفاتهم لكنهم لا يتحكمون في تصرفاتي، فما عساني أن أفعل غير ذلك؟ ظل اهتمامي منصباً على موعد إطلاق سراجي، حفظت يوم الثالث من شهر فبراير، وبقيت أنتظر، لا يزال أمامي أربعة أشهر، وأستطيع تحمّل ذلك؛ فأنا امرأة صُلْبَة، أحافظ غالباً على هدوئي في حال تعرّضت للضغط.

أربعة أشهر وسينتهي هذا كله مثلما وعدني المحامي سام تالكين؛ فقد حقق البيت الأبيض ما يريد به بانتقامه مني لمعارضتي حرب أندرو كارد، ونجح كولين باول في استعادة سمعته الملوثة، فما الذي يريدونه مني بعد ذلك؟

قال لي تالكين إن وزارة العدل ستسقط التهم، وستنتهي القضية، وسيكون سجلي نظيفاً، لم يكن أمامي في الأشهر الأولى من احتجاجي أي خيار سوى الوثوق به، فهو الذي توصل إلى هذه الصفقة، لقد بدا لي ذلك مقنعاً، ولكنني والعم تيد كنا بحاجة إلى شيء أكثر حتى نقتنع ونُصدِّقه<sup>425</sup>، فهل تلوّموننا على ذلك؟

كنت أنا والعم تيد قد أعددنا خطة بديلة في حال سرت الأمور عكس ما نتوقع، كانت الخطة تقضي بأن يطلب العم تيد عقد جلسة استماع بالنيابة عني، كان تالكين يعرف ذلك، ولهذا ظل يتصل بي في السجن لطمأنتي أن القضية ستنتهي.

في أثناء وجودي في السجن تلقيت أطناناً من رسائل التشجيع والمؤازرة من أصدقائي، وقد حافظت على نشاطي، وكنت أمشي ستة أميال يومياً في المضمار الخارجي، وقرأت كتباً كثيرة عن الجاسوسية والجريمة، وكنت أحل ألغاز الكلمات المتقاطعة.

وهكذا، دخلت في (خبرة الرهبانية) في حياة السجن، وحاولت حماية نفسي من الشعور بالمرارة، فماذا كان يمكنني أن أفعل غير ذلك؟

حاولت أن أكون لطيفةً تجاه النساء الأخريات، وكوّنت صداقات سأحتفظ بها إلى الأبد، كانت كل واحدة منا تقترح لفرح الأخريات وتحزن لحزنهن، وأعتقد أنني أصبحت إنسانةً أفضل لتعريف إلى هؤلاء النسوة.

كانت لوحدة العلاج خصوصية غريبة، فهي وحدة مغلقة، أما سبب ذلك فلم أجد له تفسيراً، كنا ننتظر وقتاً طويلاً حتى يفتح الحراس الأبواب للخروج أو الدخول.

توجد وحدة أخرى اسمها (إم-2)، وهي تضم ما بين (70-80) سجيناً مُدانةً، كانت أولئك السجينات يعانين أوضاعاً صحيةً سيئةً تتمثل في أمراض القلب، والميل إلى الانتحار، وأمراض الشيخوخة، وحالات أخرى، لم تكن هذه الوحدة مغلقةً، وتُقدم خدمةً طبية متميزة، وفيها سقطت أول صديقاتي على الأرض أمام المرّضين الذين لم يهبوا لتقديم المساعدة لها، قد تبدو لك هذه مزحة، ولكن هذا هو الواقع.

يحتل جناح المستشفى الطوابق العليا، لكنّه لا يحمل من المستشفى سوى الاسم؛ لانعدام الاهتمام بالمرضى، ونقص المواد الطبية، لذلك فقد رأيت الكثير من الكراسي المتحركة وعليها نساء يعانين الإيدز أو السرطان، وكانت حياتهن تذوي بسرعة.

لكنّ سوء الخدمة الطبية لم يكن الخطر الوحيد الذي يهدد حياة السجينات؛ إذ إنّ حالات الاغتصاب هي من الأمور الشائعة في هذا السجن؛ فمنذ عام 1997م أُدين ثمانية من الموظفين المتخصصين بتهمة الاغتصاب، وهذا يعني حالة إدانة واحدة سنوياً، ومن بين أولئك المدانين رجلا دين، وطبيب نساء، وطبيب نفساني، ومشرف خدمات تغذية، وثلاثة حراس<sup>426</sup>.

وقد شملت حالات الإساءة الإكراه على ممارسة الجنس على سبيل الرشوة لتسهيل الحصول على السجائر المهربة، أو الإفلات من العزل الانفرادي.

لا تستطيع النساء السجينات المقاومة، وإذا فعلن ذلك فإنهن يُتهمن بالاعتداء على ضباط السجن، ما يضيف سنوات أخرى إلى حكمهن؛ لهذا، لا تجد النساء خياراً سوى الاستسلام. وما يُصعب الأمر أنّ المرأة المغتصبة لا تستطيع بعد ذلك إثبات أنّها أُجبرت على ممارسة الجنس رغماً عنها.

إنّ من الصعب التفكير في أسماء كبار الموظفين الذين اعتدوا على السجينات جنسياً من دون أن تصاب بالصدمة؛ ففي عام 2008م حُكم على الكاهن فنسنت إيناميتي بالسجن أربع سنوات بعد إدانته بما سماه القاضي (جرائم جنسية شائنة) بحق سجينتين<sup>427</sup>.



وقد توقعت المحكمة وجود كثير من النساء اللواتي لم يجرؤن على التقدم بشكاوى، كان هذا الكاهن قد قضى سبع سنوات في وظيفته الكهنوتية في سجن كارسويل، وعندما دخلت السجن سمعت السجناء يتهاوسن بضرورة رفض أي خدمة يعرضها عليهن، أو بعدم منحه فرصة الاختلاء بإحادهن في مكتبه.

إضافة إلى حالات الاغتصاب، كانت الإساءة إلى حقوق النزيلات القانونية مشكلة خطيرة، لكنني لم أكن أعرف ذلك في البداية؛ لأنني كنت أحاول أن أبدو مهذبة ما أمكنني ذلك.

لقد تقبلت حياة السجن معتمدة على الدعم اللامحدود من زميلي جي بي فيلدز الذي كان يعتني بيبيتي في تاكوما بارك؛ كان فيلدز خبير حاسوب عمل مع الاستخبارات البحرية في الغواصات قبل التحاقه بوزارة الخارجية، كان يقول مازحاً إنه قضى ست سنوات من حياته تحت الماء، كان من المثقفين المتورين المدافعين عن الحريات المدنية، ولم يكن يتردد في الدفاع عن القضايا الشائكة، أما أكثر شيء عُرف عنه فهو امتلاكه دراجة نارية من نوع (بي إم دبليو)، يسافر بها في رحلة نهاية الأسبوع، ويتباهى أنه قطع مسافة ألف ميل في أربع وعشرين ساعة.

كان فيلدز رفيقي، وكنا نعتزم الزواج، بالرغم من أنه كتم هذا الأمر عن الآخرين، وقد نصحه بعض الأصدقاء أن يبتعد عني للحفاظ على وظيفته، لكنه لم يستمع إليهم، وظل يساندني طوال مدة سجنني، ثم مات بسرطان الدم قبل انتهاء قضيتي.

والحقيقة أن فيلدز حصل على إذن من الجهات الأمنية عندما انتقل ليعيش معي؛ لأن مكتب التحقيقات الفيدرالي يرى أنني أمثل تهديداً أمنياً، كان بالنسبة إليّ الفارس الشهيم، وكنت سأنهار لولا دعمه لي.

في أثناء وجودي في السجن تلقيت منه مكالمات هاتفية كانت تستغرق (300) دقيقة كل شهر؛ أي خمس ساعات، ولما كان وقت مكالماتي المخصص ينتهي كان يرجوني أن أنتظر حتى بداية الشهر المقبل لنبدأ من جديد.

لأنه لا يزال حياً إلى اليوم لكان أحد الأمناء على حماية الدستور الأمريكي؛ فقد كان وفيّاً لمهنته الأولى في الاستخبارات البحرية، وكان يُصر على أن لا نتحدث عن العسكر بعدم

احترام، بالرغم من كرهنا للحرب. كانت إدارة السجن تراقب المكالمات الهاتفية، لذلك يقول إن الجنود القدامى مثله التحقوا بالجيش من أجل حماية حرياتنا ودستورنا، بما في ذلك حق معارضة الحكومة، ويؤمن بأن الاختلاف في القضايا السياسية لا يعني أننا لا نحب بلدنا، وهكذا، ظل فيلدرز إلى جانبي؛ ما جعلني أتحمّل قسوة السجن، ولا أنهار.

كان المضمار الخارجي الواسع في باحة السجن محطة للتسلية والحياة الاجتماعية للسجينات كافة، ومن أجل التريض وطرده التوتر؛ كنت أمشي ست ساعات يومياً: ثلاث ساعات في الصباح، وثلاث ساعات أخرى بعد الظهر.

كانت الإدارة تسمح لنزيلات وحدة العلاج باستخدام وسائل الترفيه في صالة الجمباز، وبالرغم من أن الأدوات الرياضية لم تكن كافية فإنها كانت رفاهية بالنسبة إلينا، إضافة إلى ألعاب اللوح وألعاب أخرى، كنا نتسلى أربع ساعات في محاولة لنسيان وجودنا داخل السجن.

كان في السجن مكتبة صغيرة، نعدّها مصدر سعادة لنا، إلا أنها كانت متخصصة في روايات الجرائم، ما عدا ذلك، كانت النساء يقضين وقتهن في صنع الدمى للأطفال، وكن يتبادلن الخيوط والألوان والتصميمات، وبصورة عامة، لم تكن هؤلاء النسوة عنيفات، والحقيقة أن عدداً كبيراً منهن ما كنّ ليُعتقلن قبل عشر سنوات، أما اليوم فالعقلية السائدة لا تتورّع عن سجن الجدات لرفضهن الشهادة ضد أبنائهن الذين يُعتقلون لتعاطيهم المخدرات.

كان من بين السجينات امرأة حُكم عليها بالسجن (15) عاماً؛ لأنها أهانت المحكمة بعد رفضها الإدلاء بشهادتها ضد رجل شرطة فاسد هدّد بقتل إخوتها في كل مرة تنظر المحكمة في قضيتها، فيلاحق إخوتها في مكان عملهم، ويجبرهم على ركوب سيارة الشرطة، ثم يأخذهم إلى خارج المدينة، ويشير إلى أمكنة فارغة، قائلاً إنه سيقتلهم، ثم يدفنهم فيها، أو يصف لهم كيف سيدس لهم المخدرات، ويرسلهم إلى السجن مثل أختهم، أو كيف سيجرح نفسه، ويتهمهم بمهاجمته.

عندما قابلتها أول مرة كان قد مضى عليها في السجن ثماني سنوات، وهذه المرأة لم تخالف القانون في حياتها ولو مرة واحدة، وقد طالب محاميها المحكمة أن تنظر إليها بعين الرحمة،

وترأف بحالتها؛ لأن ذلك الشرطي ظل يُهدد بقتل عائلتها طوال مدّة وجودها في السجن إذا غيرت شهادتها، لكن القاضي تجاهل هذا الطلب.

هذا هو نظام السجون الجديد؛ فبعض النزيلات اقترفن جنحًا كبيرة مثل إطلاق النار في أثناء قيادة السيارة، وبعضهن فتحن باب البيت الأمامي لأصدقاء أبنائهن المدمنين الذين تعاطوا المخدرات في الدور الأرضي. واستنادًا إلى مبادئ إصدار الأحكام، فقد حُكم عليهن كما لو كنّ مشاركات في الجرم، وهذا سبب وجيه يجعل القضاة يسمحون بعرض المتهمين على طبيب نفسي لتخفيف الحكم، وتروي بعض هؤلاء النسوة حكايات تستحق أن تستمع لها المحكمة.

من بين هؤلاء النساء فتاة شوارع كانت تمتهن البغاء مُذ كان عمرها (16) عامًا، بعدما هربت من البيت لتعرضها للاغتصاب على يد شقيقها، وقد التقطها أحد المجرمين من الشارع عندما كان عمرها (19) سنة، ثم حبسها في غرفة، وعذبها، واغتصبها أيامًا عدّة بعد تقييدها. استطاعت الفتاة - بعدما خرج هذا المجرم إلى العمل في أحد الأيام - أن تقفز من النافذة وهي عارية، وأخذت تطلب المساعدة، كانت تلك الفتاة محظوظة لأن الشرطة اكتشفت جثث عدد من المومسات مدفونة في فناء البيت.

بعد سنوات حُكم عليها بالسجن لتعاطيها المخدرات، لكنّ محاميها طلب إلى المحكمة أن ترأف بحالتها؛ لأنّها كانت تعاني توتر ما بعد الصدمة.

كان عمرها (23) عامًا عندما قابلتها أول مرّة، وربما كانت هذه هي المرّة الوحيدة التي حظيت فيها بتقييم نفسي صحيح، يسمح لها أن تحكي للقاضي قصة حياتها، وأن تلتمس تخفيف الحكم.

كانت أيضًا امرأة كبيرة في السن تعتنى بامرأة أخرى مصابة بالزهايمر، وتشر الحُب بين نزلاء وحدة العلاج جميعًا، وقد حُكم عليها بالسجن؛ لأنّ شقيقها وضع قنبلة محلية الصنع في سيارة محاميها، فانفجرت عندما دار محرك السيارة، فاتهموها بالمشاركة في الجريمة التي وقعت وهي موجودة في سجن كارسويل لدراسة حالتها النفسية في تهمة أخرى، تتعلق بسوء

استخدام وصفة طبية، مثل الفاليوم الذي تتناوله لتظل هادئةً، وقد تبين أن شقيقها المختل عقلياً الذي لا يزال طليقاً قد أشعل النار في بيتها مرتين وأطفالها داخله.

ما فهمته منها هو أنها وأشقاءها نشأوا في ظروف مأساوية، في بيت شهد سفاح ذوي القربى، وعمليات ضرب مبرح، وإدمان على المسكرات، وحدث أن أطلق عليها والدها النار، فأصابها في قدمها، وقد رأيت أثر الجرح بنفسى، لم يمنعها جرحها من الذهاب إلى المدرسة في اليوم الثاني، وعندما رأتها المعلمات أخذنها إلى غرفة الإسعاف، هذه المرأة المُسنّة المسالمة لا ذنب لها سوى أنها عاشت طفولة تعيسة، ولم تقترف جريمة بنفسها، وأنا أشك في أنها تستطيع ذلك.

لقد أحببتها لأنها ساعدتني على ترتيب سريري حين دخلت وحدة العلاج أول مرة، وأعتقد أن القاضي كان حكيماً عندما درس الشريط الكامل لتاريخ حياتها قبل إصدار الحكم عليها، وكذلك فعل المحامي الذي نجا من الانفجار؛ إذ أيد تخفيف الحكم.

أما المرأة المصابة بالزهايمر التي لم تكن تدرك أنها في السجن، فإن حالتها هذه دليل على عدم الرحمة في إصدار الأحكام حين ترفض المحكمة أخذ العوامل المخففة بالحسبان.

كان واضحاً أن هذه المرأة تعاني عته الشيخوخة، وكان من الصعب تركها وحدها، كانت لها بنت سيئة الأخلاق تعمل في تهريب المخدرات، وقد استغلت الابنة مرض أمها، فاصطحبتها لاستلام شحنة قادمة من المكسيك، فاعتقلتهما الشرطة، وقُدّمتا إلى المحاكمة، لكن القاضي لم يرأف بحال الأم المصابة بمرض الزهايمر، وحكم عليها بالسجن ثماني سنوات، كانت هذه المرأة المسكينة تسير تائهة في الممرات باحثة عن أولادها، وتتخيل أنهم سُرقوا، وتشعر أحياناً بالخوف ليلاً، فتجول الزنازين الأخرى معتقدة أن النزيلات من أفراد عائلتها، لقد كانت بحاجة إلى بيت إيواء، ولكن كان من المستحيل أن تقبلها أي جهة وهي مُدانة بجُرم المخدرات.

كل هذا يُفسّر - بعد غضبي الشديد من تصنيفي بـ (غير أهل قانونياً) - كيف أدركت أن لهذا النوع من الأحكام مزايا خاصة، وأنه يتعين الأخذ به.

أما فيما يتعلق بقضيتي وبعيداً عن الطب النفسي الذي أكرهه، فإنني أعتقد بوجود جانب خاص من حكم عدم الأهلية يرتبط بقانون الباتريوت تحديداً.

إنَّ عدم الأهلية يتعلق تحديداً بقدرة المتهم على المساعدة في إعداد الدفاع عن نفسه، لكن السؤال المطروح هنا، هو: كيف يمكن - بحسب قانون الباتريوت- لأي متهم محاصر باتهامات سرية ودليل سري وشهادات هيئة محلفين سرية، أن يساعد محاميه على إعداد دفاعه أمام المحكمة. بالنسبة إليّ، فقد أخفوا الدليل السري الخاص بإثبات عملي في مكافحة الإرهاب تسع سنوات، مع أنه كان سيخلصني من معظم التهم الخطيرة، وبعض التهم الصغيرة. حدث ذلك بعد حضور المحامي جلسة (إيجاز سري) في وزارة العدل، نوقشت فيها الإستراتيجية القانونية التي مُنعت المحامي من إطلاعي عليها، أو إطلاع محامين آخرين عليها ممن يعملون في هذه القضية، وهذا ما جعلني عاجزة عن المشاركة في إعداد دفاع عن نفسي؛ لذا فإنَّ قانون الباتريوت- نظراً إلى صياغته وطبيعته- يجعل أكثر المتهمين قدرةً غير أهل للمثول أمام المحكمة. في أثناء الأشهر التي قضيتها في كارسويل، كنت أسأل نفسي عما إذا كان القاضي موكاسي قد استخدم هذا المنطق في تقرير مصير قضيتي (منطق مختلف عن لغة الطب النفسي)، مراعيًا وجود ظروف خارجة عن قدرة المتهم تجعله فاقد الأهلية، وكنت أيضاً أسأل نفسي: هل كان قراره لاستبعاد القضية مدفوعاً بكرهه لقانون الباتريوت؟

من المؤكد أنَّ قضيتي قد أوجدت سابقة جديدة في تصنيف عدم الأهلية؛ فقد كان القاضي موكاسي على علم بالعوامل المختلفة جميعها حين اختار قبول نتيجة عدم الأهلية.

لذا، فإنَّني أقترح على المحامين الذي يصطدمون بقانون الباتريوت أن يسيروا إلى قضيتي؛ لأنها سابقة في الدلالة على أنَّ القانون نفسه يُفضي إلى حالة عدم أهلية مصطنعة، تمنع المتهم من المساعدة على إعداد إستراتيجية دفاعية.

عندما غادرت سجن كارسويل كان القاضي موكاسي قد جمع ما يكفي من المعلومات عن حياتي، واستنتج أنَّ أنشطتي كانت قانونية، واستبعد انخراطي في أي سلوك إجرامي مستقبلاً.

لم أكن قلقةً عندما جاء عيد الميلاد؛ فقريباً سأعود إلى البيت، أو هكذا اعتقد الجميع.

عندما وصلت إلى سجن كارسويل كانت أجواء قضيتي ملبدةً بغيوم ثقيلة، لكنني لم أسمح لها بأن تتحول إلى عواصف، كان على قسم العلاج النفسي أن يؤدي مهمتين: تقديم رأي بخصوص الاستمرار في حجزني أو إطلاق سراحي، والتوصية بما يمكن فعله لاستعادة أهليتي

حتى يمكن الاستمرار في إجراءات المحاكمة، وفي كلتا الحالتين، كان الرأي النهائي متروكاً للقاضي موكاسي.

منذ الأيام الأولى لوجودي في وحدة العلاج، تأكد للمعالجين أنني لا أعاني أي هلوسات، أو اكتئاب، أو نوبات جنون، ولا أمثل خطراً على نفسي، أو على الآخرين، والشيء الوحيد المتبقي هو تأكد إدارة السجن أنه يمكن تصديق حكايتي وإثباتها.

من المهم معرفة المأزق الذي أوصلنا إلى هذه المرحلة؛ فقد احتجزوني لأن قانون الباتريوت سمح للمدعي العام أن يحجب عن المحكمة المعلومات المفضية إلى البراءة، التي تثبت أنني كنت أعمل وسيطاً سرياً، بناءً على قوانين الدليل السري، أما مكتب التحقيقات الفيدرالي فقد تثبت من قضيتي قبل ذلك بكثير؛ لأن الشهود كرروا كل ما قالوه لمكتب التحقيقات الفيدرالي أمام العم تيد لينداور، ثم أمام المحامي الثاني برايان شوغنيزي. في الظروف العادية تطلب المحاكم إلى المدعين العامين الإقرار بالمعلومات المفضية إلى البراءة حال اكتشافها، لكن المدعي العام رفض الإقرار بذلك في قضيتي، وقد أرادت وزارة العدل أن تتأكد إن كان المحامي يستطيع إثبات روايتي وحده من دون أي تعاون من جانبها.

والحقيقة أن مزاعم الدكتور دروب الكاذبة وتشكيكه في نزاهة شهودي، ألحقت ضرراً كبيراً بقضيتي، وأدت إلى حرمانني من حريتي<sup>428</sup>.

لقد تصرف هذا الطبيب النفساني بطريقة متهورة وغير أخلاقية، ولم يغير تقريره بعد علمه بنجاح العم تيد في العثور على الشهود نيابةً عني<sup>429</sup>، لقد كان أمامه الوقت الكافي ليضيف المعلومات الجديدة إلى تقريره، وكان يمكنه التحدث إلى العم تيد شخصياً؛ إذا كان يشك في روايتي، لكنه اختار أن لا يفعل ذلك.

وفي الواقع، فإن الأمر كله لا علاقة له بالطب النفسي؛ لأنهم يكتبون تقارير التقييم على نحو يتناغم مع الاتهامات المطروحة أمام المحكمة؛ ولهذا، فقد رفضت الانصياع لمخططاتهم، وتحركت بسرعة لوضع الأمور في نصابها الصحيح، فإذا كانت وزارة العدل لن تفعل ما هو صحيح لتعترف بالحقيقة طواعيةً، فإنني سأواجههم بها، وألقيها على وجوههم، وإذا توقعوا الاعتماد على التقرير الكاذب للدكتور دروب فإنهم واهمون.

بعد دخولي سجن كارسويل مباشرةً أعطيت كبير الأطباء النفسانيين، جيمس شادوك، أرقام الهواتف والبريد الإلكتروني لاثنتين من الشهود المستعدين للإدلاء بشهادتهما؛ لإثبات صحة روايتي<sup>430</sup>.

كان الشاهد الأول إيان فيرغوسن؛ وهو صحفي إسكتلندي سابق شارك في تأليف كتاب التستر: الفضيحة الخفية لقضية لوكيربي<sup>431</sup> الذي يكشف تفاصيل مثيرة عن تفجير طائرة (البان أم 103).

كان فيرغوسن من الباحثين عن الحقيقة أينما كانت، وهو ينتمي إلى مدرسة التحقيق الصحفي العتيدة التي جعلته ينتقد أي ظلم أو فساد سياسي يلاحظه، ولذلك كنت واثقة أنه لن يسكت وهو يرى وزارة العدل تحتجزني في قاعدة عسكرية من دون محاكمة، وبالفعل، فقد أخذ فيرغوسن - بعد أسابيع قليلة من احتجازي- يتصل هاتفياً بالأطباء النفسانيين الذين حاولوا التهرب من الرد عليه.

كان لمحاولته صدى كبير<sup>432</sup>؛ فقد تأكد أن هوفين والدكتور فيوز لهما علاقة بالاستخبارات، وأننا تعاوننا معاً. وفي هذا السياق، تثبت فيرغوسن من علاقة الدكتور فيوز بمحاكمة لوكيربي، أما بالنسبة إلى هوفين فتأكد - من مصادره- أن الرجل كان ضابط اتصال في وكالة استخبارات الدفاع في قضية لوكيربي.

كان ذلك هو كل ما أحتاج إلى إثباته في دفاعي، وبعد إثبات هذه العلاقة الاستخباراتية سيكون من السخف الادعاء بأن أحد ضباط وكالة الاستخبارات الأمريكية، مثل الدكتور فيوز، لا يمكن أن يهتم بليبيا والعراق في ذلك الوقت، خاصة أن السجلات الرسمية تثبت أنه أدلى بشهادته أمام الكونغرس في قضية الشركة الأمريكية التي زودت العراق بمنصات متحركة لصواريخ سكود قبل حرب الخليج الأولى.

وبذلك، يكون فيرغوسن قد وضع حجر الأساس لدفاعي، وهو ما ساعد إدارة سجن كارسويل على التحقق من هويتي وعملي وسيطاً سرئياً بإشراف أعضاء من الاستخبارات الأمريكية.

كان بارك غادفري شاهدي الثاني؛ وهو أستاذ علم الحاسوب في جامعة يورك في تورنتو بكندا، وصديق منذ تسعينيات القرن العشرين، وقد زارني في بيتي مرّات عدّة، وكان يهاثفني كل أسبوع، وأبدى استعداد له ليشهد أنّه لم يلاحظ عليّ أي مرض عقلي طوال (15) عاماً<sup>433</sup>.

والأهم من ذلك أنّ غادفري سيقدّم معلومات قيّمة عن تحذيرات فريقتي بخصوص هجمات الحادي عشر من سبتمبر، وكيف أخبرته في شهر أغسطس عام 2001م أنّ الهجوم كان وشيكاً، وأنّ عليه أن يبتعد عن نيويورك لأننا نتوقع سقوط ضحايا بصورة جماعية<sup>434</sup>.

وعد غادفري أنّه سيتحقق من أنّ الدكتور شادوك عرف أنّ مكتب التحقيقات الفيدرالي كان على علم بتحذيراتي التي أبلغته بها في تورنتو في شهر سبتمبر عام 2004م، قبل عام من إرسالتي إلى سجن كارسويل<sup>435</sup>.

وتأسيساً على ذلك، فإنّ إنكار تحذيراتي بخصوص هجمات الحادي عشر من سبتمبر سيكون غباءً، إضافةً إلى خطورته السياسية؛ لأنّ الكذب على القاضي موكاسي سيكشف عملية التستر الرسمية التي لن يسلم أحد من عواقبها؛ وهذا قد يُفسّر لماذا أشارت وثائق السجن إلى إلحاحي على الدكتور شادوك مدّة شهرين تقريباً لإجراء مقابلات مع فيرغوسن وغادفري<sup>436</sup>.

لحسن الطالع أنّ فيرغوسن وغادفري كانا حريصين على سلامتي، وبدلاً جهداً كبيراً للتواصل مع الأطباء النفسانيين في السجن، غير أنّ موظفي السجن أبلغوا فيرغوسن أنّ الدكتور شادوك كان في إجازة طوال شهر نوفمبر، وهذا كذب واضح، لكنّه لم ييأس.

في أحد الأيام كنت في صالة الرياضة عندما جاء الدكتور شادوك يبحث عني، ويدها ترتجفان، وطلب إليّ رقم هاتف إيان فيرغوسن، قال إنّ كان يتحدث إلى فيرغوسن في فرنسا، لكنّ الاتصال الهاتفي انقطع، وأضاف بأنّ لديه المزيد من الأسئلة ليطرحها على فيرغوسن، ثم قال: «نعم، إنّ روايتك تبدو صحيحة تماماً»، ثم أبلغني أنّه تحدث إلى غادفري بعد ذلك، وقد شهد غادفري أمام المحكمة أنّ المحادثة كانت قصيرة؛ صحيح أنّها كانت قصيرة، لكنّها كانت كافية لإثبات أنّني قد حدّرت من وقوع هجمات تشمل استخدام طائرات مخلوطة لضرب مركز التجارة العالمي.



شعرت بالانتشاء؛ فقد انكشف خداع وزارة العدل بعدما وجَّه لها فيرغوسن وغادفري ضربة قاضية بالنيابة عني، ولا شك في أنني أحسست بارتياح كبير، فقد كان ذلك أكثر مما يتمناه أي متهم.

وما يعنيه ذلك هو أن موظفي مكتب السجون تلقوا تأكيدات تفيد بأن (العميلة العراقية) المحتجزة كانت في الحقيقة وسيطاً سرياً، وأنها حدّرت سابقاً من وقوع هجمات الحادي عشر من سبتمبر، كانوا يعرفون أيضاً أن مكتب التحقيقات الفيدرالي قد أكد هذه الحقيقة من قبل.

لذلك، أدركوا أن أي محاولة لإيذائي تعني وجود عملية تستر رسمية تترتب عليها المساءلة أمام سكان مدينة نيويورك، التي كان يُفترض أن أقدم فيها إلى المحاكمة أمام هيئة المحلفين؛ للحكم على نشاطي قبل هجمات الحادي عشر من سبتمبر وبعدها.

المهم في هذا كله هو أن إدارة سجن كارسويل تلقت هذه الإثباتات جميعاً في أول شهرين من وجودي في السجن.

في أي قضية غير سياسية، كان زيف تقييمات الدكتورين دروب وكليمان سينكشف، أما في قضيتي فقد استغرقوا وقتاً طويلاً للتحقق من طبيعة عملي وتحذيراتي.

كان مفترضاً بعد مقابلات السجن أن يُقدّموني إلى المحاكمة، أو تُرفض القضية إذا أرادت وزارة العدل التنازل عن الاتهامات بهدوء، لكنّ اتهامي اتخذ أبعاداً سياسية خارجة عن السيطرة؛ فقد ثبت أن مسألة عدم الأهلية كانت مهزلة قانونية، وفي الواقع كان لشهادة فيرغوسن وغادفري قيمة كبيرة لسبب مختلف؛ هو أنه إذا تراجع المدعي العام عن وعده بإلغاء القضية ضدي، فإنّ على وزارة العدل إدراك أنني لم أكن أتصرف من موقف ضعف، كما حاول الدكتور دروب أن يوحي به.

ومهما يكن، فقد شعرت بطمأنينة فيما تبقى من شهر ديسمبر؛ فبعد أسابيع قليلة، سيكون القاضي موكاسي أمام خيارين؛ إما رفض الاتهامات كلها، وإما عقد جلسة محاكمة علنية ليسمع الجميع الحقيقة<sup>437</sup>.

أخذت أعد الأيام المتبقية على إطلاق سراحى، وفكرت في شجرة الصفصاف الباكي في حديقة منزلي، التي قال أصدقائي إنها ستزهر بعد عودتي إلى البيت بقليل.

في ليلة عيد الميلاد قَدِّم لنا السجن عشاءً حقيقيًا، كانت حفلةً حقيقيةً، هاتفت بعدها فيلدرز، ووعدته أنني سأعود إلى البيت في عيد الحب، ووعدني أنه سيأتي إلى السجن ليحملني على دراجته، كنا نتطلع إلى مستقبل مُفعم بالأمل.

كان عيد الميلاد في السجن فرصةً لأفكر في نعمة الله؛ فبعد أسابيع قليلة سأكون في بيتي، تاركًا خلفي بعض النساء الرائعات اللاتي قضيت معهن أوقاتًا لا تُنسى، ضحكنا فيها، وبكىنا معًا، ولعبنا ألعابًا مضحكة لنُسلي أنفسنا.

بينما كنت أحصي الأيام الأخيرة جاءت نساء أخريات، ثم خرجن بعد التقييم النفساني، كان من المفترض أن أخرج أيضًا، لكن مكتب السجن أراد أن يبقيني في الحجز إلى ما بعد انقضاء الأشهر الأربعة المطلوبة لمثل هذا النوع من تقييم الأهلية، كانت الغاية هي أن أقضي أطول مدة في السجن.

لا بأس (قلت لنفسى)، يمكنني الانتظار حتى الثالث من فبراير، وهذا أيضًا سيمر، كانت الحكومة تمارس لعبتها، ومع ذلك لم يكن أمامها أي خيار سوى رفض القضية، أو عقد المحاكمة، أو هكذا كنا نعتقد.

لكن هذا كله تغير في الثالث والعشرين من شهر ديسمبر عام 2005م، قبل يومين من عيد الميلاد. لقد تحققت إدارة سجن كارسويل من روايتي، إلا أن المعيب أنها بدأت الآن تبحث عن طريقة لطمس هذه الإثباتات.

وهكذا، كان كابوس (الإنهاء مع التحامل الشديد) على وشك أن يبدأ.